تقرير "نقابة ميتر"
الربع سنوي 2023
لمجلس نقابة الصحفيين"

نقابة ميتر

neqaba.net

تقرير "نقابة ميتر" الربع سنوي ٢٠٢٣ لمجلس نقابة الصحفيين

إعداد:

الوحدة البحثية بموقع نقابة ميتر

تصميم الغلاف والتنسيق الداخلي:

الوحدة الإعلامية بموقع نقابة ميتر

الناشر:

موقع نقابة ميتر

هذا المصنف مرخص بموجب
رخصة المشاع الإبداعي:
النسبة للإصدارة 4.0.

المحتويات

مقدمة

منهجية التقرير

الباب الأول: انتخابات النقابة في ظل أوضاع الصحفيين المتردية

- الفصل الأول: خلفية عن انتخابات التجديد النصفي ونتائجها
- الفصل الثاني: نظرة على أبرز الأزمات التي تواجه الصحفيين خلال السنوات الأخيرة

الباب الثاني: أداء مجلس نقابة الصحفيين

- الفصل الأول: اجتماعات المجلس وتشكيل هيئة المكتب
- الفصل الثاني: أبرز الأزمات التي اندلعت خلال الفترة الأولى
- الفصل الثالث: أبرز قرارات وتحركات المجلس والنقيب

- القرارات الأولى للنقيب
- التواصل مع أعضاء الجمعية العمومية
- رفض الميزانية وإتاحة ما تم إخفائه
- الصحفيون المؤقتون
- ملف الصحفيين المحبوسين
- التدخل للإفراج عن الصحفيين
- لقاءات خارجية
- بروتوكولات تعاون
- التسويات
- التضامن النقابي
- التحرك النقابي ضد الكيانات الوهمية
- الأجور والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

الباب الثالث: الصحفيون والحوار الوطني

الباب الرابع: لجان النقابة بين التفعيل والغياب

-لجنة الحريات

-لجنة المرأة

-لجنة التدريب والتكنولوجيا

-لجنة النشاط

-لجنة الإسكان والمشروعات

-لجنة التشريعات

-لجنة الرعاية الصحية والاجتماعية

-اللجنة الثقافية والفنية

-لجنة التسويات

-لجنة الشؤون العربية والخارجية

-لجنة القيد

-لجنة المعاشات

الباب الخامس: الوعود الانتخابية للنقيب

-التشريعات والحريات

-الرواد وشيوخ المهنة

-تطوير صناعة الصحافة ووقف تدهورها

-قانون حرية تداول المعلومات

-رفع الحجب عن المواقع الصحفية

-القيد والتدريب

-التسويات

-استعادة دور النقابة ورد الاعتبار للصحفيين

-تعديلات تشريعية لإلغاء الحبس الاحتياطي في قضايا النشر

-زيادة بدل التدريب والتكنولوجيا سنويا بانتظام

-الرعاية الصحية

-لائحة أجور عادلة للصحفيين

خاتمة وتوصيات

مقدمة

في السابع عشر من مارس الماضي، أجريت انتخابات التجديد النصفي لنقابة الصحفيين على 6 مقاعد لعضوية امجلس نقابة الصحفيين، وهم (هشام يونس- محمود كامل- محمد شبانة- حماد الرمحي- خالد ميري- محمد يوسف) بالإضافة إلى مقعد النقيب (ضياء رشوان).

وأسفرت نتائج الانتخابات عن بعض التغيرات في عضوية مجلس النقابة، فقد تم استبدال (محمد شبانة وحماد الرمحي وخالد ميري) بـ(جمال عبد الرحيم- محمد الجارحي- عبد الرؤوف خليفة)، فيما احتفظ كلًا من (محمود كامل- هشام يونس- محمد يوسف) بمقاعدهم في المجلس، ونجح الكاتب الصحفي (خالد البلشي) على مقعد نقيب الصحفيين بفارق 239 صوت عن منافسه خالد ميري.

وجاءت الانتخابات وسط حالة من التوتر والشحن، إذ سيطرت على أجواء الدعاية الانتخابية حالة استقطاب واضحة، نتيجة عدم رضاء أعضاء الجمعية العمومية عن أداء مجلس النقابة السابق، والذي ترشح منه 5 على نفس المقاعد مرة أخرى بالإضافة إلى مقعد النقيب الذي ترشح عليه الكاتب الصحفي خالد ميري، الذي حظي بعضوية مجلس النقابة لمدة 12 عامًا، إذ قدم نفسه في الانتخابات الأخيرة على أنه مرشح الدولة، وهو ما زاد من حدة الاستقطاب بين الصحفيين بين مؤيد ومعارض، نظرًا لما آلت إليه أوضاع الصحفيين الاقتصادية والمعيشية من تردي واضح وضعف في الأجور وتزايد معدل الفصل التعسفي من المؤسسات الصحفية ما تسبب في اتساع رقعة البطالة بين أعضاء الجمعية العمومية.

ومنذ الأسبوع الأول اتخذ مجلس النقابة مجموعة من الإجراءات، كان على رأسها فتح أبواب النقابة أمام جميع الصحفيين مرة أخرى، بعد أن أُغلقت لمدة 4 سنوات، حيث تم إزالة كراسي الاستراحات من جميع الأدوار واقتصر دخول النقابة على من يحملون كارنيه عضوية النقابة فقط، وذلك بقرار من المجلس السابق.

وعقد المجلس الجديد 9 اجتماعات خلال الربع الأول من عامه الأول، ناقش خلالها بعض أزمات الصحفيين، إلى جانب تشكيل هيئة المكتب التي تمت في 3 اجتماعات متتالية. وكالعادة لم تخل اجتماعات تشكيل هيئة المكتب من بعض الأزمات التي سرعان ما انتهت بإعلان التشكيل عقب الاجتماع الثالث.

واتخذ مجلس النقابة مجموعة من الإجراءات، في عدد من الملفات والأزمات، كالفصل التعسفي، والأجور، والرعاية الصحية، والصحفيين المحبوسين، وأزمة التأمينات، وغيرها من الملفات.

وخلال الربع الأول من عمر المجلس عادت معظم اللجان إلى التفعيل، بينما ظلت بعض اللجان خاملة دون تفعيل مثل لجنة الإسكان والتشريعات وذلك خلال فترة الربع الأول والمحددة من 18 مارس وحتى 18 يونيو. واتخذ المجلس من الموقع الرسمي والصفحة الرسمية للنقابة وسيلة لتوثيق تحركاتهم وقراراتهم لتقديمها إلى الجمعية العمومية.

واتخذ النقيب عدد من الإجراءات التي تتعلق ببرنامجه ووعوده الانتخابية، والتي تضمنت 12 وعدًا تم عرضهم من خلال برنامجه الانتخابي الذي طرحه قبيل انتخابات التجديد النصفي.

منهجية التقرير

يعرض التقرير ويحلل نتائج انتخابات التجديد النصفي، وما قدمه مجلس نقابة الصحفيين برئاسة النقيب خالد البلشي، خلال الربع الأول من العام الأول، والتي بدأت عقب إعلان نتائج انتخابات التجديد النصفي لنقابة الصحفيين وتحديدًا خلال الفترة من 18 مارس وحتى 18 يونيو. وذلك بهدف متابعة وتقييم أداء مجلس النقابة.

واعتمدت منهجية هذا التقرير على متابعة تفاعل مجلس النقابة مع أزمات الصحفيين المختلفة، وكذلك القرارات التي اتخذها المجلس خلال هذه الفترة وتأثيرها على الجماعة الصحفية. كما اعتمد التقرير على توثيق ومتابعة أداء نقيب الصحفيين في تنفيذ الوعود الانتخابية، وكذلك أداء المجلس من خلال عمل اللجان.

ووفقا لمنهجية "نقابة ميتر" فقد تم رصد الوعود الانتخابية من خلال اللقاءات والتصريحات وكذلك البرامج الانتخابية التي أطلقها نقيب الصحفيين خالد البلشي خلال فترة الانتخابات. بالإضافة إلى أن كل ما سيتم عرضه في التقرير تم التحقق منه ورصده سواء بالبيانات الرسمية التي أصدرها نقيب الصحفيين أو أحد أعضاء المجلس، وتم نشرها إما عن طريق صفحات مواقع التواصل الاجتماعي، أو الموقع الرسمي لنقابة الصحفيين، أو بالتواصل المباشر مع بعض أعضاء مجلس النقابة، وكذلك رصد وتوثيق أخبار نقابة الصحفيين التي تم نشرها عبر المواقع الصحفية المصرية.

الباب الأول: انتخابات النقابة في ظل أوضاع الصحفيين المتردية

في السابع عشر من مارس الماضي، أعلنت اللجنة المشرفة على انتخابات التجديد النصفي فوز الكاتب الصحفي خالد البلشي بمنصب نقيب الصحفيين بعدد أصوات 2450 صوتا مقابل 2211 لمنافسه الأبرز خالد ميري.

جاءت انتخابات التجديد النصفي لنقابة الصحفيين، بتغيير عدد من أعضاء مجلس النقابة السابق، إذ أعلنت اللجنة المشرفة على الانتخابات فوز الكاتب الصحفي جمال عبد الرحيم ومحمد الجارحي وعبد الرؤوف خليفة بدلًا من محمد شبانة وحماد الرمحي وخالد ميري، واحتفظ كلاً من "محمود كامل ومحمد يوسف وهشام يونس" بمقاعدهم داخل مجلس النقابة.

وجاءت تلك النتيجة في ظل أوضاع مهنية متردية على كافة المستويات، فقد عقدت الانتخابات وسط أجواء مشحونة بالغضب من أعضاء الجمعية العمومية، وذلك بعدما ازدادت أوضاعهم الاقتصادية والمعيشية سوءًا على خلفية استمرار تدهور الأجور وزيادة نسبة البطالة بين الصحفيين مع تقلص عدد المؤسسات الصحفية، وتراجع إنشاء مواقع جديدة في ظل الشروط والتراخيص التي فرضها قانون تنظيم الصحافة والإعلام.

هذا بالإضافة إلى استمرار حالة الحصار التي تعيشها الصحافة وتقييد الحريات الصحفية والإعلامية، فضلًا عن تراجع الدور النقابي خلال السنوات الأخيرة وتحديدًا منذ عام 2016، وهو ما برز في تدهور أداء مجلس النقابة في التعاطي مع أزمات أبناء المهنة، وأبرز مثال على ذلك هو ندرة اجتماعات المجلس الماضي، إذ انتهى عهد المجلس في مارس الماضي ولم يجتمع سوى 9 اجتماعات خلال عامين فقط، وهو ما فاقم من أزمات الصحفيين.

- الفصل الأول" خلفية عن انتخابات التجديد النصفي ونتائجها"

أجريت انتخابات التجديد النصفي لنقابة الصحفيين يوم الجمعة الموافق 17 مارس، على مقعد النقيب و6 من أعضاء مجلس النقابة، وتنافس على انتخابات مجلس الصحفيين ٥٥ مرشحًا؛ من بينهم ١١ مرشحًا على مقعد النقيب ٤٠ على عضوية مجلس النقابة.

وأعلنت اللجنة المنظمة عن اكتمال نصاب الجمعية العمومية بـ2455 عضو، لتبدأ الجمعية العمومية في تمام الساعة الثانية والنصف، وأعقبها الانتخابات. ويبلغ عدد أعضاء الجمعية العمومية 9852 عضوًا مُشتغلًا، يحق لهم المشاركة والتصويت في الانتخابات[1].

وعُقدت الجمعية العمومية في ظل حالة من الغضب سيطرة على أعضاء الجمعية العمومية، ظهرت بشكل واضح أثناء الجلسة التي استمرت لما يقارب الـ3 ساعات.

وتعتبر الميزانية التي تم رفضها وميزانية تجديد واجهة النقابة أبرز ما تم مناقشته داخل الجمعية العمومية؛ إذ صوتت الجمعية العمومية على رفض ميزانية عام 2022، لعدم إرسالها عبر البريد الإلكتروني لأعضاء الجمعية، بناءا على اقتراح محمد سعد عبدالحفيظ، عضو المجلس، والذي أكد أن من حق الجميع رفض الميزانية، لعدم وصول التقرير لهم حتي يتثني لهم الموافقة أو الرفض[2].

واستلمت اللجنة المنظمة ٢٨ طلب مقدم من أعضاء الجمعية العمومية، تم التصويت بالموافقة على عدد منها، وتضمنت الآتي: "تكليف مجلس النقابة المقبل بإعادة تقديم رؤية النقابة في الحوار الوطني متضمنا ما خلصت إليه اللجنة المشكلة، ومن بين ذلك إصدار قانون حرية تداول المعلومات وإلغاء الحبس في قضايا النشر، وإصلاح كل التشريعات من جنائية ومدنية بما يتناسب مع حريات الصحافة الواردة في الدستور، ودعم صناعة الصحافة بكل السبل التشريعية والتنفيذية"[3].

واتسمت أجواء ما قبل الانتخابات بحالة من الشحن والاستقطاب لأول مرة منذ سنوات، وذلك على خلفية حلقة تلفزيونية هاجم فيها الكاتب الصحفي أحمد الطاهري؛ نقيب الصحفيين الأسبق يحيى قلاش المعروف بدعمه للمرشح المنافس خالد البلشي؛ مشيرا إلى أنه كان نقيبا لمجموعة بعينها وليس نقيبا لعموم الصحفيين في مصر، بالإضافة إلى تقديم الطاهري للمرشح خالد ميري بصفته المرشح الأهم والأبرز على مقعد نقيب الصحفيين، في تجاهل تام للبلشي وحملته الانتخابية[4]

تسببت هذه الحلقة في حالة هجوم على "ميري" وحملته من عدد كبير من أعضاء الجمعية العمومية، وبالتزامن مع ذلك، تصاعدت حالة الغضب لدى أعضاء الجمعية العمومية بسبب عدد من القضايا والملفات والأوضاع التي تردت في عهد المجلس السابق بقيادة النقيب السابق ضياء رشوان.

---

١ اكتمال النصاب القانوني لـ"الصحفيين" وبدء أعمال الجمعية العمومية

٢ «عمومية الصحفيين» ترفض الميزانية لعدم عرض التقارير عليها

٣ "نقابة ميتر" يرصد أجواء التجديد النصفي.. من قرارات الجمعية العمومية وحتى نتائج الانتخابات

٤ أحمد الطاهري ردًا على ادعاءات يحيى قلاش: «كنت نقيبًا لمجموعة بعينها»

- الفصل الثاني: نظرة على أبرز الأزمات التي تواجه الصحفيين خلال السنوات الأخيرة

على مدار العامين الماضيين، وتحديدًا مع اقتراب انتخابات التجديد النصفي، تزايدت حالة الغضب والشحن بين أعضاء الجمعية العمومية، وذلك بسبب أوضاعهم المهنية والاقتصادية التي أخذت في التراجع والتدهور إلى جانب تدني مستوى الدعم النقابي الذي قدمه المجلس السابق برئاسة ضياء رشوان، إذ تسبب أداء مجلس النقابة خلال العامين الماضيين في حالة من الغضب المكتوم لدى أعضاء الجمعية العمومية، وبدأت هذه الحالة في الظهور بوضوح عبر مجموعات الصحفيين عبر "فيسبوك" قبل أيام من الانتخابات.

وغلب على المجلس السابق حالة من التراجع والاختفاء من المشهد الصحفي، وهو ما تجلى في ندرة اجتماعاته خلال العامين، ما تسبب في تعطيل مصالح الصحفيين وتدهور الأوضاع داخل النقابة.

هذا إلى جانب تأزم أوضاع الصحفيين المعيشية بشكل كبير وذلك بعد تراجع قيمة الجنيه المصري أمام الدولار، في ظل تدني أجور الصحفيين وارتفاع معدل البطالة بينهم، بالإضافة إلى زيادة معدل ظاهرة الفصل التعسفي داخل المؤسسات الصحفية دون تدخل واضح وحاسم من مجلس النقابة السابق[5].

فضلًا عن تزايد حالة الحصار المفروضة على الصحافة، وهو ما نتج عنه استمرار حبس أكثر من 20 صحفي، واستمرار العمل بالتشريعات المقيدة لحريات الصحافة و الإعلام دون تدخل يذكر من مجلس النقابة السابق لتخفيف وطأة هذا الحصار على العمل الصحفي.

٥ تقرير "نقابة مينا" السنوي للعام الثاني لمجلس نقابة الصحفيين

الباب الثاني: أداء مجلس نقابة الصحفيين

تحرك مجلس نقابة الصحفيين على مدار الربع الأول من عامه الأول في مسارات متوازية لحل بعض الأزمات المتراكمة لدى أبناء المهنة، إذ عاد مجلس النقابة للتواجد المستمر داخل مبنى النقابة، كما ظهر بوضوح عودة التواصل بين أغلب أعضاء مجلس النقابة وعلى رأسهم نقيب الصحفيين خالد البلشي وبين أعضاء الجمعية العمومية، كما عادت اجتماعات المجلس إلى الانعقاد بانتظام وفقا لقانون ولائحة النقابة.

وبالرغم من ذلك اندلعت بعض الأزمات بعضها بين أعضاء المجلس أثناء فترة تشكيل هيئة المكتب، وأزمات أخرى بين أعضاء المجلس وأعضاء الجمعية العمومية، والتي تعامل معها المجلس.

أيضا، عادت أغلب اللجان للنشاط والعمل، وشُكلت من بين أعضاء الجمعية العمومية وذلك بعد الانتهاء من تشكيل هيئة المكتب، فيما ظلت بعض اللجان خاملة وغير مفعلة حتى الآن، مثل لجنتي التشريعات والإسكان.

- الفصل الأول: اجتماعات المجلس وتشكيل هيئة المكتب

اجتمع مجلس نقابة الصحفيين برئاسة نقيب الصحفيين خالد البلشي، خلال الربع الأول من الفترة القانونية للمجلس، 9 اجتماعات. وبدأت الاجتماعات منذ الأسبوع الأول للمجلس، ففي 26 مارس عقد المجلس أولى اجتماعاته لمناقشة تشكيل هيئة المكتب والذي تم الانتهاء منه بعد 3 اجتماعات متتالية.

وانتهى المجلس من تشكيل هيئة المكتب في الأول من أبريل، وجاء التشكيل كالآتي:

- السكرتير العام (جمال عبد الرحيم).
- أمين الصندوق ورئيس اللجنة الاقتصادية (محمد خراجة).
- وكيل النقابة ورئيس لجنة القيد (هشام يونس).
- وكيل النقابة للتسويات وتطوير المهنة والتدريب (محمد سعد عبد الحفيظ).
- وكيل النقابة ورئيس لجنة التشريعات (إبراهيم أبو كيلة).
- وكيل النقابة ورئيس لجنتي الشؤون العربية والمتابعة وعضو لجنة القيد (حسين الزناتي).

- وكيل النقابة للحريات ورئيس اللجنة الثقافية والفنية (محمود كامل).
- وكيل النقابة ورئيس لجنة الخدمات والتكنولوجيا وعضو لجنة القيد الاستئنافي (محمد يحيى يوسف).

كما تولى (أيمن عبد المجيد) لجنة المعاشات وعضوية لجنة القيد، وتولى (عبد الرؤوف خليفة) لجنة الإسكان وعضوية لجنة القيد الاستئنافي، فيما تولت (دعاء النجار) منصب رئيس لجنتي المرأة والنشاط وممثل النقابة بصندوق التكافل والسكرتير العام المساعد، وتولى (محمد الجارحي) لجنة الرعاية الصحية والاجتماعية وممثل النقابة بصندوق التكافل[6].

- الفصل الثاني: أبرز الأزمات التي اندلعت خلال الفترة الأولى

على الرغم من تأكيد نقيب الصحفيين خالد البلشي على أن تشكيل هيئة المكتب سيتم بالتوافق دون استبعاد أي عضو مجلس[7]، لم تخل اجتماعات تشكيل هيئة المكتب من الخلافات بين أعضاء المجلس، وصلت إلى حد إصدار بيانات الاعتراض عبر صفحات موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك".

فعقب الاجتماع الثالث لمجلس النقابة في 1 أبريل، والذي عُقد لاستكمال تشكيل هيئة المكتب، أصدر عضو مجلس النقابة أيمن عبد المجيد بياناً مطولاً عبر صفحته على "فيسبوك" يتهم فيه مجلس نقابة الصحفيين والنقيب بالإقصاء، وذلك بعد أن ترشح للجنة التدريب أمام عضو المجلس محمد سعد عبد الحفيظ ولم يكن التصويت في صالحه.

وانتهت الأزمة بقبول "عبد المجيد" برئاسة لجنة المعاشات، وتولي عضوية لجنة القيد، حيث أبدى عضوا المجلس أيمن عبد المجيد ومحمد يحيى يوسف خلال الاجتماع الثالث استعدادهما لتولي مسؤولية المقعد الشاغر في لجنة القيد بالتشاور فيما بينهما، وشغل عبد المجيد مقعدًا بلجنة القيد، فيما شغل محمد يحيى مسؤولية عضوية لجنة القيد الاستئنافي[8].

كما اندلعت أزمة أخرى عقب إعلان أمين صندوق النقابة الحالي محمد خراجة ما أسماه بتفاصيل "إفلاس خزينة الصحفيين"، الأمر الذي أغضب أعضاء الجمعية العمومية وأدى الى نقاشات حادة بين الصحفيين متسائلين عما تم إعلانه.

---

٦ استكمال تشكيل هيئة المكتب واللجان.. أهم قرارات مجلس نقابة الصحفيين في اجتماعه الأخير

٧ نقيب الصحفيين: حريصون على تشكيل هيئة مكتب مجلس النقابة بالتوافق

٨ أزمة أيمن عبد المجيد تنتهي بتوليه رئاسة لجنة المعاشات وعضوية القيد

وكان خراجة، أعلن في بيان له أنَّ حسابات نقابة الصحفيين تم تصفيرها بنظام "سياسة الأرض المحروقة، من قبل مجلس النقابة السابق قبل رحيله. وهو الأمر الذي نفاه عضو مجلس النقابة حسين الزناتي[9] والذي تولى منصب أمين الصندوق في مجلس النقابة السابق، إذ أكد الزناتي في بيان له استقرار الوضع المالي للنقابة، وأنه تقدم بكشف حساب لنقيب الصحفيين عقب الانتخابات ب5 أيام.

وهو أيضا ما أكد عليه مجلس النقابة، في بيان له عقب اجتماعه الذي عقد في 13 إبريل، إذ ثمن المجلس جهود النقيب السابق ضياء رشوان لتوفير الدعم المالي للنقابة خلال السنوات الأربع التي تولى فيها منصبه ، وشدد المجلس على أن الوضع المالي للنقابة مستقر.

فيما لجأ بعض الصحفيين إلى إعلان الاعتصام والإضراب داخل مقر النقابة اعتراضًا منهم على أزمات متراكمة من قبل، وذلك تزامنًا مع الأيام الأولى لعمل المجلس.

فعلى سبيل المثال أعلن الصحفي حسام السويفي الاعتصام والإضراب عن الطعام داخل مقر النقابة اعتراضًا على صدور حكم ضده بغرامة في دعوى سب رئيس مجلس إدارة وكالة أنباء الشرق الأوسط.

من جهته تدخل نقيب الصحفيين خالد البلشي في محاولة منه لحل أزمة السويفي، إذ عقد النقيب وعضوان من مجلس النقابة (هشام يونس ومحمود كامل) اجتماع مع السويفي الذي قرر تعليق الاعتصام لإتاحة متسع من الوقت للنقابة لمحاولة التوسط وإنهاء الأزمة[10].

من جهته قرر مجلس نقابة الصحفيين، إحالة علي حسن، رئيس مجلس إدارة ورئيس تحرير وكالة أنباء الشرق الأوسط للتحقيق، على إثر المذكرة التي تقدم بها الصحفي حسام السويفي مطالبا عبرها بالتحقيق معه، بتهمة مخالفة المادة 73 من قانون تنظيم نقابة الصحفيين، بعد مقاضاته دون إخطار النقابة[11].

أيضا، تقدم عدد من الصحفيين بشكوى لمجلس نقابة الصحفيين ضد عضوة مجلس النقابة ومقررة لجنة النشاط دعاء النجار، وذلك بعد أن تم حجز وحدات مصيفية بقرية بانوراما بالساحل الشمالي، قبل فتح باب الحجز بشكل رسمي بيومين.

واتهم بعض الصحفيين أعضاء الجمعية العمومية النجار، بتدخلها بطريقة غير مشروعة لحجز الوحدات المصيفية لبعض المقربين والأصدقاء.

بدورها، تدخل سكرتير عام النقابة جمال عبد الرحيم على خط الأزمة، معلنا عن استلامه لشكاوى الصحفيون. ومؤكدا على أن ما حدث خطأ من أحد الموظفين ولذلك تم تحويله إلى التحقيق.

---

٩ خزنة الصحفيين.. حقيقة وجود أزمة إفلاس.. خراجة والزناتي يوضحان

١٠ بعد لقاءاتٍ مع نقيب الصحفيين.. الزميل حسام السويفي يعلق إضرابه عن الطعام

١١ "الصحفيين" تحيل رئيس تحرير وكالة أنباء الشرق الأوسط للتحقيق

من جهتها، أكدت دعاء النجار ، عضو مجلس نقابة الصحفيين ومقرر لجنة النشاط،أن ما حدث في حجوزات مصيف بانوراما خطأ غير مقصود ويتم التحقيق في الشكاوى المقدمة، وتم تحويل الموظف المسئول للتحقيق[12].

- الفصل الثالث: أبرز قرارات وتحركات المجلس والنقيب

خلال الربع الأول من العام الأول لمجلس النقابة المنتخب في مارس الماضي، رصد نقابة ميتر عدد من التحركات للنقيب خالد البلشي وبعض من أعضاء المجلس في ملفات عدة؛ بهدف عودة روح العمل النقابي الذي افتقدته النقابة لأعوام، بالإضافة إلى سعيهم لحل أزمات الصحفيين بشكل دوري.

- القرارات الأولى للنقيب

اتخذ نقيب الصحفيين خالد البلشي في اليوم الأول من تسلم مهام منصب نقيب الصحفيين، قرارًا بعودة كراسي الاستراحات إلى جميع طوابق النقابة، والتي كان تم إزالتها بقرار من مجلس النقابة السابق دون أسباب أو مبررات[13]. واعتاد أعضاء الجمعية العمومية على استخدام هذه الاستراحات للجلوس عليها والتجمع داخل نقابتهم وهو ما اختفى بشكل ملحوظ بعد رفعها. كما قرر النقيب بالسماح للصحفيين حاملي كارنيه مزاولة مهنة من صحيفة أو موقع إلكتروني، الدخول لمقر النقابة في أي وقت، بعد أن اقتصر دخول النقابة على أعضاء الجمعية العمومية حاملي كارنيه النقابة وفقط خلال الأربع سنوات الماضية[14].

ومن الخطوات التي اتخذها نقيب الصحفيين خلال الربع الأول من فترته القانونية، التواصل مع أعضاء الجمعية العمومية، وذلك من خلال عدة طرق مختلفة منها المباشر ومنها عبر وسائل التواصل، فقد دشن النقيب والمجلس الصفحة الرسمية لنقابة الصحفيين، وأعلن عن توثيقها بالعلامة الزرقاء عقب فوزه مباشرة[15]، للإعلان عن كافة تحركات المجلس إعمالًا بمبدأ الشفافية، واحترامًا لحق الجمعية العمومية في الاطلاع والمعرفة بتحركات وقرارات المجلس والنقيب، هذا بالإضافة إلى موقع النقابة الذي أصبح يُحدث أولا بأول بأخبار النقابة واللجان.

فضلًا عن ذلك، اتخذ النقيب من صفحته الخاصة أيضاً منصة لنشر والرد على كل ما يخص أدائه النقابي، كما حرص على تواجده باستمرار داخل مكتبه بالنقابة، ومقابلة الصحفيين الذي لديهم أزمات للوقوف على الأزمة ومحاولة حلها، الأمر نفسه التزم به عدد من أعضاء مجلس النقابة الذين حرصوا على تواجدهم المستمر في مكاتبهم بالنقابة على عكس السنوات الأربع الماضية.

---

١٢ نقابة الصحفيين: لا توجد محسوبية أو انتقائية في حجوزات المصايف

١٣ خالد البلشي يقرر عودة استراحات الصحفيين في جميع أدوار النقابة

١٤ خالد البلشي: السماح للصحفيين الحاملين لكارنيه مزاولة المهنة بدخول النقابة

١٥ نقابة الصحفيين تعلن عن تدشين وتوثيق الحسابات الرسمية على وسائل التواصل الاجتماعي

- رفض الميزانية وإتاحة ما تم إخفائه

رفض نقيب الصحفيين خالد البلشي الميزانية المتراكمة منذ ٤ سنوات وقرر إتاحة ما تم إخفاؤه من نتيجة فحص التصرفات المالية للنقابة بواسطة خبراء الجهاز المركزي للمحاسبات وفقا لما قررته الجمعية العمومية. وكانت النقابة قد تخلفت عن الرد على تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات منذ عام 2016 وحتى الآن.

وصوتت الجمعية العمومية على رفض ميزانية النقابة لعام ٢٠٢٢، وإعادتها للمجلس، لإعادة النظر فيها ومناقشتها للمرة الثانية على التوالي بعد أن تم رفضها في الجمعية العمومية التي انعقدت في 2021.

وكلف نقيب الصحفيين المدير المالي بالنقابة، بتسليم نسخة من تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات لجميع أعضاء المجلس[16].

- الصحفيون المؤقتون

خلال الربع الأول، خاطب نقيب الصحفيين خالد البلشي، الهيئة الوطنية للصحافة ومجلس الوزراء لتعيين الصحفيين المؤقتين بالصحف القومية. وكان نقيب الصحفيين قد التقى في مارس الماضي وفداً من الصحفيين المؤقتين في مكتبه ، لبحث أزمة تعيينهم ومطالبهم[17].

ويعاني قرابة 400 صحفي في المؤسسات الصحفية القومية من تأخر ووقف تعيينهم رغم أنهم أمضوا أكثر من 10 سنوات في عملهم، وحتى الآن لم يتم تثبيتهم ويتقاضون مبالغ زهيدة لا تتعدى ألف جنيه في أحسن الأحوال[18].

- ملف الصحفيين المحبوسين

خلال الربع الأول من تولي الكاتب الصحفي خالد البلشي منصب نقيب الصحفيين وتحديدا في 1 مايو، أُخلي سبيل الصحفيين رؤوف عبيد وهشام عبد العزيز، وذلك على خلفية مفاوضات تجريها نقابة الصحفيين لاخلاء سبيل الصحفيين المحبوسين.

ورحب نقيب الصحفيين بهذا الخطوة، معبّرًا عن أمله أن يكون مقدمةً لإخلاء سبيل بقية الزملاء الصحفيين المحبوسين[19].

---

١٦ نقيب الصحفيين يرفض الميزانية ويتيح ما تم إخفائه منذ سنوات

١٧ نقيب الصحفيين يخاطب رئيس الوزراء لإعادة النظر في أوضاع الصحفيين المؤقتين بالمؤسسات القومية

١٨ «البلشي» يلتقي الصحفيين المؤقتين بالمؤسسات القومية

١٩ "الصحفيين" ترحّب بإخلاء سبيل رؤوف عبيد وهشام عبد العزيز

كما تدخل نقيب الصحفيين للسماح لزوجة ووالدة الصحفي المحتجز كريم السيد بزيارته في محبسه، لأول مرة منذ 3 سنوات. وجاءت هذه الزيارة عقب زيارة مماثلة للصحفي أحمد سبيع في محبسه، والتي تعد الأولى أيضًا لأسرته أيضًا منذ احتجازه من 3 سنوات[20].

وبحسب ما رصده موقع "نقابة ميتر" من معلومات، فإن نقيب الصحفيين قد تقدم بطلبات للنائب العام المستشار حمادة الصاوي، للسماح بزيارة الصحفيين المحبوسين (نقابيين وغير نقابيين) في أماكن احتجازهم للاطمئنان عليهم[21].

- التدخل للإفراج عن الصحفيين

في مايو الماضي، وبعد ساعات من قيام قوات الأمن بالقبض على الصحفي حسن القباني من منزله، أعلن نقيب الصحفيين إخلاء سبيله، وذلك بعد رحلة تفاوض دامت لساعات قادها النقيب وانتهت بالإفراج عن القباني[22].

- لقاءات خارجية

خلال الربع الأول من العام الأول، أجرى نقيب الصحفيين خالد البلشي جولتين خارج مصر، قام خلالهما بمقابلة الصحفيين المصريين العاملين في الخارج.

كانت الزيارة الأولى في دولة الكويت، حيث التقى نقيب الصحفيين خالد البلشي، بعدد من الصحفيين المصريين بدولة الكويت على هامش فعاليات ملتقى الإعلام العربي[23].

وناقش النقيب معهم قضايا المهنة ومشكلات الزملاء واقتراحاتهم لحل أزمات المهنة، كما تطرق اللقاء إلى بحث حل أزمة مستحقات بعض الزملاء لدى عدد من المؤسسات التي يعملون بها. من جانبه، وعد البلشي بمناقشة هذه المشكلات من خلال مجلس النقابة.

أما الزيارة الثانية كانت لدولة العراق، إذ شارك نقيب الصحفيين في الوفد الإعلامى المصرى للمشاركة فى العيد الوطنى 154 للصحافة العراقية[24].

- بروتوكولات تعاون

وقع نقيب الصحفيين خلال الربع الأول من العام الأول، عددًا من البروتوكولات، بهدف دعم الصحفيين مهنيًا واحياء الأنشطة النقابية سواء على المستوى المهني أو الثقافي أو الفني.

---

٢٠ بعد تدخل نقيب الصحفيين .. السماح لأسرة الصحفي كريم السيد بزيارة للمرة الأولى

٢١ نقيب الصحفيين: تقدّمنا بطلبات للنائب العام للسماح بزيارة الزملاء المُحتجزين

٢٢ نقيب الصحفيين يعلن الإفراج عن الزميل حسن القباني بعد ساعات من القبض عليه: شكرا لكل من بذل جهدا

٢٣ البلشي يلتقي بالصحفيين المصريين في الكويت

٢٤ وفد إعلامى مصرى يصل العراق للمشاركة فى العيد الوطنى ١٥٤ للصحافة العراقية

حيث وقع خالد البلشي، نقيب الصحفيين، والدكتور محمد العريمي، رئيس جمعية الصحفيين العمانيين، بروتوكول تعاون بين النقابة والجمعية، والذي يتضمن التعاون في مجال التدريب، والأنشطة الثقافية، والفنية، ودعم الحريات الصحفية في البلدين الشقيقين، وذلك خلال حفل افتتاح ملتقى الصحافة العمانية المصرية[25].

كما وقع نقيب الصحفيين بروتوكولا تعاونيًا مع اتحاد الصحفيين العرب بهدف التسهيل على الصحفيين العاملين خارج حدود الوطن.

بالإضافة إلى ذلك، وقع نقيب الصحفيين بروتوكول تعاون مع خالد داغر رئيس دار الأوبرا المصرية، يتضمن تنظيم عدد من الفعاليات والأنشطة الفنية والثقافية المشتركة، لإعادة إحياء النشاطين الفني والثقافي بالنقابة واستغلال الإمكانيات المتاحة بالصحفيين ودار الأوبرا[26].

فضلاً عن اتفاق جمع بين نقيب الصحفيين خالد البلشي والدكتور محمد عثمان الخشت رئيس جامعة القاهرة، على توقيع بروتوكول تعاون مشترك بين نقابة الصحفيين ومستشفيات جامعة القاهرة والجهات التابعة لها لتقديم الخدمات الصحية للصحفيين وأسرهم بأجر اقتصادي[27].

بالإضافة إلى توقيع بروتوكول تعاون آخر بين الصحفيين وجامعة القاهرة، حول التعاون المشترك في مجال التدريب والتأهيل وأبرزها تدريب طلاب كلية الإعلام في مركز تدريب نقابة الصحفيين. كما اتفق الجانبان على تقديم خصم لأبناء الصحفيين بالبرامج الخاصة والتعليم المدمج ومركز اللغات والترجمة بنسبة 10% لجميع البرامج.

كما بحث نقيب الصحفيين خالد البلشي ووزيرة التضامن الاجتماعي نيفين قباج، عدد من الملفات المشتركة بين وزارة التضامن الاجتماعي ونقابة الصحفيين وسبل التعاون خلال الفترة المقبلة.

وتضمن اللقاء الحديث عن آلية لتغطية الإعلاميين والصحفيين تحت مظلة الحماية الاجتماعية حال التعطل أو المرض أو الطلاق وغيرها من الظروف الاجتماعية والاقتصادية الطارئة. وطالب البلشي خلال اللقاء بشمول الزملاء أعضاء نقابة الصحفيين الذين لا يرتبط عملهم بجريدة، وغير مؤمَّن عليهم لدى إحدى المؤسسات الصحفية القومية أو الخاصة أو الحزبية، إلزاميًّا، وذلك وفقاً للبند (ثانياً) من المادة الثانية من قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات[28].

كما تناول البلشي عددًا من مشكلات ومطالب الصحفيين المتعلقة بأوضاعهم التأمينية، وإعادة فتح مكتب للتأمينات بالنقابة. كما ناقش أيضًا إخطار النقابة قبل إنهاء اشتراك الزملاء من على قوة عمل

٢٥ توقيع بروتوكول تعاون بين نقابة الصحفيين والجمعية العمانية

٢٦ «الصحفيين» تعلن تفاصيل لقاء «البلشي» ورئيس الأوبرا لبحث سبل التعاون

٢٧ رئيس جامعة القاهرة يبحث سبل التعاون مع نقيب الصحفيين (تفاصيل)

٢٨ وزيرة التضامن الاجتماعي تلتقي نقيب الصحفيين لمناقشة الحماية الاجتماعية والتأمينية للصحفيين

الصحف الخاصة أو الحزبية، خصوصاً في ظل وجودها كطرف ثالث في عقود الزملاء، بالإضافة إلى ضرورة إخطار الطرف الذي تم إنهاء اشتراكه.

في السياق ذاته، وقعت نقابة الصحفيين برئاسة خالد البلشي، بروتوكول تعاون مع مؤسسة هيكل للصحافة العربية لتنفيذ عدد من البرامج التدريبية التى تسهم فى تنمية مهارات الصحفيين فى مجالات التحرير وأشكال الصحافة الرقمية الحديثة والإدارة الصحفية وإنتاج وتسويق المحتوى الصحفي الملائم للمنصات الجديدة[29].

- التسويات

عمل نقيب الصحفيين خالد البلشي بالتعاون مع بعض أعضاء مجلس النقابة من بينهم وكيل النقابة للتسويات محمد سعد عبد الحفيظ خلال الربع الأول، على التواصل مع الصحفيين المتضررين والعمل على تسوية أزماتهم داخل مؤسساتهم الصحفية.

ونجح أعضاء المجلس، في إنهاء أزمة 26 صحفياُ من أعضاء النقابة في مؤسسة بيت الخبرة الاقتصادية.

وتم الاتفاق مع بيت الخبرة، برئاسة المهندس خالد عبدالله، على التنازل عن القضايا ضد الصحفيين، بداية من قضية الزميل سعيد جمال الدين رئيس تحرير موقع المحروسة نيوز، على خلفية مقال رأي، وصولًا إلى باقي القضايا ضد الزملاء، ونقلها للنقابة للتحقيق فيها نقابيًّا[30].

كما أنهى النقيب ووفد من المجلس أزمة صحفي جريدة الوفد، إذ تم صرف أكثر من دفعة للمستحقات المتأخرة، كما قاد النقيب مفاوضات أخرى بهدف زيادة أجر الصحفيين داخل المؤسسة[31].

بالإضافة إلى ذلك، انتقل وفد من مجلس نقابة الصحفيين برئاسة البلشي، إلى مكتب الإذاعة البريطانية "بي بي سي"، وذلك للتضامن مع الصحفيين المضربين عن العمل بسبب الأوضاع التمييزية ضدهم في الرواتب مقارنة بالمكاتب الأخرى.

وكشف البلشي أن النقابة جزء من عملية التفاوض التي تتم بين الصحفيين الغاضبين وإدارة الإذاعة البريطانية، وخلال الفترة الماضية، وخاطب كل الأطراف من مكتب "بي بي سي" في القاهرة، ونقابة الصحفيين البريطانيين وكذلك الاتحاد الدولي للصحفيين، لإنهاء أزمة الصحفيين المتضررين[32].

---

٢٩ «الصحفيين»: بروتوكول تعاون مع «مؤسسة هيكل» لتدريب وتطوير مهارات الأعضاء

٣٠ مصطفى بكري يعلن انتهاء أزمة الصحفيين و"بيت الخبرة" بعد تدخل النقيب

٣١ رئيس الوفد يستضيف نقيب الصحفيين وأعضاء المجلس ويتعهد بحل أزمة أصحاب المعاشات

٣٢ نقيب الصحفيين يعلق على إضراب صحفي مكتب BBC في القاهرة

كما يقود نقيب الصحفيين مفاوضات مع إدارة بعض الصحف وهم "اليوم السابع والدستور والبوابة نيوز"، لتحسين أوضاع الصحفيين العاملين داخل تلك المؤسسات[33].

- التضامن النقابي

في خطوة تضامنية، زار وفد من نقابة الصحفيين برئاسة النقيب خالد البلشي، نقيب المهندسين طارق النبراوي، في مقر النقابة العامة للمهندسين.

واتخذ البلشي هذه الخطوة تضامنا مع نقيب المهندسين وإرادة الجمعية العمومية، وذلك على خلفية الأحداث التي شهدتها الجمعية العمومية الطارئة، إذ اقتحم عدد من البلطجية حرم الجمعية المنعقدة، واعتدوا على عدد من المهندسين، كما قاموا بتكسير الصناديق التي احتوت على أوراق تصويت سحب الثقة من نقيب المهندسين[34].

- التحرك النقابي ضد الكيانات الوهمية

خلال الربع الأول، تقدم نقيب الصحفيين خالد البلشي، ببلاغين إلى المستشار حمادة الصاوي النائب العام، ضد بعض الكيانات غير الشرعية التي تقوم بإيهام بعض المواطنين الحالمين بالعمل في المجال الصحفي وخداعهم والنصب عليهم واستخراج كارنيهات غير رسمية لهم والادعاء بتغيير بطاقة الرقم القومى إلى «مراسل» أو «محرر» أو «مصور صحفي» أو «محرر إعلامى» وذلك مقابل مبالغ مالية[35].

- الأجور والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

اتخذ مجلس نقابة الصحفيين، قرار رسمي برفع الحد الأدنى للأجر فيما يخص عقد الصحفي الذي يتم إبرامه بين المؤسسة الصحفية والنقابة إلى 2400 بدلاً من 1200 جنيه.

وقال مجلس النقابة إنه سيتم عن آليات سيتم اتخاذها خلال الفترة المقبلة، لحث المؤسسات الصحفية على تنفيذ الحد الأدنى للأجور[36].

وأرسل نقيب الصحفيين خطابًا إلى المجلس القومي للأجور يطالب فيه بتطبيق قرار المجلس برفع الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص إلى 3 آلاف جنيه على المؤسسات الصحفية القومية والخاصة.

---

٣٣ مجلس النقابة يناقش مع «البوابة نيوز» تحسين أوضاع الصحفيين المالية والمهنية

٣٤ بعد أحداث الجمعية العمومية للمهندسين.. وفد من نقابة الصحفيين يزور طارق النبراوي

٣٥ نقابة الصحفيين تتقدم ببلاغين للنائب العام ضد الكيانات الوهمية

٣٦ مفاوضات رفع الحد الأدنى لأجور الصحفيين إلى ٢٤٠٠ جنيه "لا تزال مستمرة"

وجاء تحرك النقيب بناءً على قرارات وتوصيات الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين في مارس 2023، والتي أوصت مجلس النقابة بالعمل مع كل الجهات ذات الصلة على تحسين أجور الصحفيين، لبلوغ الحد الأدنى المقر من الدولة وما يتبعه من درجات مالية تواكب سنوات الخبرة المهنية[37].

وفيما يخص بدل التدريب والتكنولوجيا، عقد نقيب الصحفيين لقاءات مع الهيئة الوطنية للصحافة، بشأن صرف البدل لجميع الصحفيين بموجب كارنيه النقابة، بالإضافة إلى التفاوض لإلغاء الضرائب التي يتم استقطاعها من بدل الصحفيين العاملين في بعض المؤسسات القومية.

وكان نقيب الصحفيين خالد البلشي قد أعلن عن بدء صرف الزيادة التي أقرتها وزارة المالية للبدل اعتبار من أبريل والتي قدرها 600 جنيهاً، خلال شهر يوليو مع بدء العمل بالميزانية المالية الجديدة، على أن يتم صرف الزيادة بأثر رجعي 4 أشهر.

وخلال تصريحات البلشي الصحفية أثناء الحملة الانتخابية، أعلن البلشي عن سعيه للحصول على زيادة جديدة للبدل تقدر بـ1000 جنيه بخلاف الـ 600 جنيه التي أقرتها وزارة المالية، لكن حتى الآن لم ترد أية أنباء حول هذه الزيادة[38].

٣٧ نقيب الصحفيين يخاطب القومي للأجور لتطبيق قرار رفع الحد الأدنى للأجور إلى ٣ آلاف جنيه على الصحف والمؤسسات الصحفية

٣٨ نقيب الصحفيين: نسعى لزيادة البدل ١٠٠٠ جنيه ونبحث مع المؤسسات تعيين المؤقتين

الباب الثالث: الصحفيون والحوار الوطني

رحب مجلس النقابة بالدعوة الموجهة إليه للمشاركة في جلسات الحوار الوطني الذي دعا إليه رئيس الجمهورية، داعيًا إلى تخصيص بعض الجلسات لمناقشة الأزمات التي تواجه صناعة الصحافة والإعلام.

وفي الـ26 من أبريل عقد مجلس نقابة الصحفيين برئاسة خالد البلشي، جلسة مناقشة مقترحات الصحفيين في الحوار الوطني، قبل تقديمها بشكل نهائي إلى الأمانة العامة للحوار.

وجاء الاجتماع في إطار تنفيذ قرارات الجمعية العمومية في انعقادها الأخير يوم ١٧ مارس الماضي، والتي تضمنت تكليف مجلس النقابة المنتخب بتقديم رؤية النقابة للحوار الوطني.

وناقش الاجتماع المقترحات التي قدمها بعض الصحفيون للخروج برؤية النقابة في إطار المحاور التالية:"محور التشريعات والحريات، محور الأوضاع الاقتصادية الواجب توافرها تشريعيًّا، محور الممارسة المهنية، ويشمل المقترحات المتعلقة بإتاحة ممارسة مهنية جادة وحرة، محور أوضاع صناعة الصحافة".

وانتهى الاجتماع إلى صياغة عدد من المقترحات في ثلاثة محاور (تشريعية ومهنية واقتصادية) لطرحها على جلسات الحوار الوطني. وتضمنت الآتي:

- تعديل التشريعات المنظِّمة للصحافة والإعلام بما يرسخ استقلال المؤسسات الصحفية، ويسهّل أداء الصحفيين واجبهم المهني، ويرفع القيود التي فرضتها بعض مواد تلك القوانين على حرية الرأي والتعبير، ويحسّن أجور العاملين في المهنة بما يتناسب مع طبيعة الواجب الملقى على عاتقهم ومعدلات التضخم الأخيرة.

- إصدار قانون حرية تداول المعلومات إنفاذًا للمادة 68 من الدستور والتي نصت على أن «المعلومات والبيانات والإحصاءات والوثائق الرسمية ملك للشعب، والإفصاح عنها من مصادرها المختلفة، حق تكفله الدولة لكل مواطن، وتلتزم الدولة بتوفيرها وإتاحتها للمواطنين بشفافية»، على أن تكون النقابة حاضرة ومشاركة وطرفًا في المناقشات التي تسبق إصدار هذا القانون.

-إصدار قانون إلغاء العقوبات السالبة للحرية في قضايا النشر والعلانية، إنفاذًا للمادة 71 من الدستور والتي نصت على أنه «لا توقَّع عقوبة سالبة للحرية فى الجرائم التى تُرتكب بطريق النشر أو العلانية، أما الجرائم المتعلقة بالتحريض على العنف أو بالتمييز بين المواطنين أو بالطعن في أعراض الأفراد، فيحدد عقوباتها القانون».

-رفع الحَجب عن المواقع التي تم حجبها خلال السنوات الماضية ومراجعة القوانين التي تفتح الباب للحَجب.

-تعديل مواد الحبس الاحتياطي في قانون الإجراءات الجنائية والتي حولت الإجراء الاحترازي إلى عقوبة تم تنفيذها على العديد من الصحفيين وأصحاب الرأي خلال السنوات الماضية.

-إطلاق سراح الصحفيين المحبوسين والإفراج عن سجناء الرأي الذين لم يتورطوا في ممارسة العنف أو التحريض عليه.

-دعم صناعة الصحافة، وتدخل مؤسسات الدولة لتخفيف الأعباء عن المؤسسات الصحفية، والسعي لإيجاد منظومة أجور عادلة من خلال وضع كادر خاص لأجور الصحفيين وإلزام المؤسسات الصحفية بتطبيق الحد الأدنى للأجور.

-مراجعة القيود والضوابط القانونية المفروضة على حرية الإصدار بالمخالفة للدستور، وإعادة النظر في تركز ملكية المؤسسات الإعلامية بيد عدد من الشركات بما يتعارض مع مواد قانون منع الاحتكار وقانون تنظيم الإعلام والصحافة.

-أخيرًا، توسيع مساحات الحرية المتاحة للتعبير عن الرأي، ورفع القيود عن المؤسسات الصحفية والإعلامية بما يُبرز التعدد والتنوع ويساعد على صناعة محتوى صحفي يليق بالمتلقي المصري والعربي.

وشارك نقيب الصحفيين خالد البلشي، والكاتب الصحفي محمد سعد عبد الحفيظ بصفته عضو مجلس ووكيل النقابة، في جلسة قانون تداول المعلومات بالحوار الوطني التي عقدت في 11 يونيه، وقدم النقيب توصيات الصحفيين ومجلس النقابة[39].

٣٩ في الحوار الوطني.. ست ساعات من البحث عن الإرادة وتحرير فرامل الإصلاح

الباب الرابع: لجان النقابة بين التفعيل والغياب

خلال الربع الأول من العام القانوني الأول لمجلس النقابة المنتخب في مارس الماضي، عادت بعض لجان النقابة إلى العمل؛ إذ فتحت بعض اللجان أبوابها لأعضاء الجمعية العمومية لعقد اجتماعات والعمل سويًا والتخطيط لتطوير نشاط اللجان، وهو ما حدث في لجان (المرأة والحريات والرعاية الصحية والتدريب والتكنولوجيا والثقافية)، فيما اختفى دور لجان أخرى مثل (الإسكان والتشريعات).

- لجنة الحريات

خلال الربع الأول من الفترة القانونية للمجلس، عقدت لجنة الحريات برئاسة عضو مجلس النقابة محمود كامل اجتماعيين، وبدأت اللجنة أعمالها بدعوة لاجتماع في 7 مايو لوضع تصور لدور اللجنة خلال الفترة القادمة، وخلال الاجتماعيين حرص عدد من أعضاء الجمعية العمومية على الحضور وإبداء الرأي في خطة عمل اللجنة وكذلك طرح مقترحات لأنشطة اللجنة.

وعادت لجنة الحريات للعمل بعد تعطل دام لأربع سنوات متتالية منذ عام 2019، ونظمت لجنة الحريات في 10 يونيو الماضي، مائدة مستديرة حول "ضرورة إصدار قانون حرية تداول المعلومات.. بين الإلزام الدستوري ومعطيات المناخ العام"، وذلك بمناسبة يوم الصحفي المصري.

وأدار المائدة الكاتب الصحفي جمال فهمي وكيل النقابة الأسبق، وشارك فيها عدد من الصحفيين وأساتذة بكلية الإعلام وباحثين وأعضاء بالبرلمان المصري. ورغم عودة اللجنة مازال نشاطها محدود، رغم مرور شهرين تقريبا على بدء عملها.

- لجنة المرأة

على الرغم من أن لجنة المرأة تم تشكيلها بقرار من مجلس النقابة السابق في إبريل 2021، عقدت اللجنة اجتماعها الأول في 9 مايو الماضي برئاسة عضو مجلس النقابة دعاء النجار وبحضور عدد من الصحفيات والصحفيين أعضاء الجمعية العمومية.

وناقش الاجتماع الأول للجنة أهداف واختصاصات اللجنة والقضايا والمشكلات المهنية التي تواجه الزميلات الصحفيات، وأكد الحاضرون على أن اللجنة معنية بالأساس بقضايا وهموم ومشكلات العمل والقضاء على كافة أشكال التمييز على أساس النوع، فضلًا عن توفير بيئة عمل آمنة تتضمن سياسات حماية للزميلات الصحفيات، بمرجعية متسقة مع الدستور والقانون والتشريعات الصحفية المنظمة للمهنة.

بالإضافة إلى تطوير استراتيجية تمكين الزميلات الصحفيات داخل المؤسسات الصحفية، كما أكد الحضور أيضًا على دور اللجنة فى إعداد وثيقة لسياسات الحماية للنقابيات ومن هن تحت التمرين وإقامة الدورات وورش العمل لتوعية الزميلات الصحفيات بحقوقهن والقوانين المتعلقة بالتعامل مع كافة أشكال العنف والتمييز خلال عملهن وكيفية مواجهتها وتعزيز دورهن فى العمل النقابي وتحفيزهن للوصول لمواقع صنع القرار أو الترشح للمناصب.

وفي 13 يونيو عقدت اللجنة اجتماعها الثاني بحضور عدد من أعضاء الجمعية العمومية، وتناول النقاش داخل اللجنة حول بيئة العمل الآمنة، وأشكال العنف فى العمل، وطرق الإبلاغ، والإجراءات وسياسات الحماية، ودور النقابة والمؤسسات.

وخلال الاجتماع الثاني أعلن نقيب الصحفيين خالد البلشي عن توقيع بروتوكول تعاون مشترك بين النقابة والمجلس القومى للمرأة لعقد الندوات والمؤتمرات وورش العمل المعنية بقضايا المرأة وسوف يتم إضافة مقترحات لجنة المرأة والزميلات الصحفيات بشأن هذا الأمر.

وأوصى الاجتماع بضرورة وجود سياسات حماية وإثبات الوقائع وهو ما يتطلب لجان تحقيق محايدة وفتح حوار مع المؤسسات للحد من وقائع العنف والاضطهاد والتفرقة المادية والترهيب وغيرها من أشكال العنف فضلا عن توقيع العديد من بروتوكولات التعاون والتى سوف يتم طرحها للنقاش.

وكان من المفترض أن تبدأ اللجنة فى عقد ورش العمل التدريبية، عقب إجازة عيد الأضحى المبارك، لكنها لم تبدأ بعد حتى كتابة هذه الورقة، وسوف تكون أولى هذه الورش عن بيئة العمل الآمنة بكل جوانبها القانونية والنفسية لضمان توازن الحقوق والمسؤوليات والواجبات. وقررت اللجنة بجميع أعضائها عقد اجتماعا شهريا للجنة يكون موعده ثابت ويتفق عليه الجميع.

- لجنة التدريب وتطوير المهنة

عقدت لجنة التدريب والتطوير اجتماعًا واحدًا برئاسة عضو مجلس النقابة محمد سعد عبد الحفيظ وبحضور عدد من أعضاء الجمعية العمومية، وناقش الاجتماع كيفية تطوير الدورات التدريبية التي تقدمها اللجنة حتى تتماشى مع متطلبات العصر وما تحتاجه المهنة.

وخلال الربع الأول قدمت اللجنة عدد من الدورات التدريبة المتقدمة، كان أبرزها منحة التدريب على صحافة البيانات والتي تعتبر الأولى من نوعها التي تقام داخل نقابة الصحفيين، والمقدمة من قبل مؤسسة هيكل للصحافة من خلال بروتوكول تم عقده بين المؤسسة ونقابة الصحفيين برئاسة خالد البلشي.

وبالإضافة إلى الدورات التدريبية المعتادة التي تقدمها اللجنة إلى أعضاء الجمعية العمومية، قدمت اللجنة تدريبات خاصة للصحفيين السودانيين، لتعلم مهارات التغطية الميدانية للصحفيين في

مناطق النزاع والحروب، وعقدت الدورة على مدار يومين متتالين 21 و22 مايو.

- لجنة النشاط

عقدت لجنة النشاط اجتماع حضره عدد من المهتمين من أعضاء الجمعية العمومية برئاسة عضو مجلس النقابة دعاء النجار، وذلك لمناقشة خطة عمل اللجنة وآليات تنفيذها.

فيما نفذت اللجنة عدد من الأنشطة المقدمة لأعضاء الجمعية العمومية وأسرهم، أبرزها توفير رحلات ووحدات مصيفية لقضاء عطلة الصيف للصحفيين وأسرهم بأسعار مخفضة نسبيًا.

- لجنة الإسكان والمشروعات

غابت أنشطة لجنة الإسكان والمشروعات برئاسة عضو مجلس النقابة عبد الرؤوف خليفة خلال الربع الأول من الفترة القانونية للمجلس، ورغم تكرار تساؤل أعضاء الجمعية العمومية عن أسباب غياب نشاط اللجنة، لم يرد عضو المجلس على تلك التساؤلات وظلت اللجنة معطلة، استكمالًا لوضعها الذي استمر على مدار العامين الماضيين في عهد المجلس السابق برئاسة النقيب ضياء رشوان.

- لجنة التشريعات

أيضا، غابت أنشطة لجنة التشريعات برئاسة عضو مجلس النقابة إبراهيم أبو كيلة خلال الربع الأول من الفترة القانونية للمجلس، ورغم قرارات الجمعية العمومية بالعمل على إجراء تعديلات تشريعية للقوانين المعوقة للعمل الصحفي وتجيز حبس الصحفيين، ظلت اللجنة خاملة وفي حالة اختفاء عن المشهد النقابي، استكمالًا لوضعها الذي استمر على مدار العامين الماضيين في عهد المجلس السابق برئاسة النقيب ضياء رشوان.

- لجنة الرعاية الصحية والاجتماعية

بدأت اللجنة عملها في الربع الأول من الفترة القانونية للمجلس، تحت إدارة عضو مجلس النقابة محمد الجارحي، بفتح باب الاشتراك[40] في مشروع العلاج مجددًا بشكل استثنائي بدون أي غرامات، لمدة 10 أيام من 3 إبريل وحتى 13 إبريل لإتاحة الفرصة أمام الصحفيين الذين لم يسعفهم الوقت للتسجيل في المشروع في المرتين السابقتين في شهري فبراير ومارس، للتسجيل لهم ولأسرهم.

ومن ثم أطلقت اللجنة برئاسة الجارحي استطلاعًا للرأي[41]، موجه للجمعية العمومية تحت عنوان: "عندنا قضية... الصحة أولوية"، بهدف تطوير وتحسين الخدمة وتنظيم العمل ومعرفة أوجه القصور ونقاط القوة.

٤٠ تعلن لجنة الرعاية الاجتماعية والصحية عن فتح باب الاشتراك في مشروع العلاج بشكل استثنائي

٤١ تحت شعار «عندنا قضية... الصحة أولوية».. استطلاع رأي لتطوير مشروع علاج الصحفيين وأسرهم

وتتضمت محاور الاستطلاع؛ تقييم مدى الاستفادة من مشروع العلاج، ومستوى الخدمة في القاهرة والمحافظات، وتقييم أداء العاملين بالمشروع، والجوانب المالية ومدى ملاءمتها، إضافةً إلى محاور أخرى تتعلق بالأدوية والدعم المالي الإضافي المقدم للصحفيين، والتطوير التكنولوجي للمشروع والحلول الإضافية المقترحة وكذلك الإيجابيات والسلبيات، ويتيح الاستطلاع للصحفيين تقديم مقترحاتهم للتعاقد مع المستشفيات والأطباء ومراكز الأشعة والتحاليل والأسنان.

وعقب انتهاء الاستبيان، رفعت لجنة الرعاية الاجتماعية والصحية، حد التغطية لعلاج الأسنان[42] للمشتركين في مشروع العلاج من 1000 جنيه إلى 1500 جنيه سنويًّا للعضو، بحد أقصى 4500 جنيه للأسرة، وذلك بعد موافقة مجلس نقابة الصحفيين في اجتماعه الذي عقد قرب منتصف أبريل.

كما ألغت اللجنة الرسوم التي تم فرضها في وقت سابق على الأطباء والجهات العلاجية المختلفة من مستشفيات ومراكز أشعة وتحاليل وأسنان وعلاج طبيعي، لتجديد التعاقدات القديمة أو إبرام تعاقدات جديدة مع مشروع العلاج، وهو ما تسبب في إلغاء الكثير من التعاقدات.

واجتمع المشاركين في اللجنة من أعضاء الجمعية العمومية، مرتين خلال الربع الأول، وذلك لتطوير أعمال اللجنة وأنشطتها والمقترحات المقدمة من الصحفيين لتطوير وتنظيم عمل اللجنة.

وأعلنت اللجنة عن استضافتها قافلة طبية، بالتعاون مع وزارة الصحة والسكان. وقدم الفريق الطبي بالقافلة والتي أستمرت لمدة 3 أيام، الخدمات الطبية في تخصص الأسنان مثل "الكشف على الأسنان، وعلاجات اللثة، والحشوات البسيطة، والجراحات البسيطة"، أما الحالات الأخرى سيتم تحويلها إلى عيادات مركز أبحاث الأسنان بمستشفى أحمد ماهر مجانًا للزملاء الصحفيين وأسرهم[43].

- اللجنة الثقافية والفنية

استهلت اللجنة الثقافية أعمالها برئاسة عضو مجلس النقابة محمود كامل، بالإعلان عن معرض كاريكاتير وبورتريه[44] لكبار الفناني أعضاء النقابة والرواد الذين رحلوا، وذلك بمناسبة العيد 82 لتأسيس نقابة الصحفيين، وجاء ذلك بالتزامن مع الاحتفال وحفل الإفطار الذي نظمته النقابة في 4 إبريل. كما عقدت اللجنة مجموعة من الأنشطة والفاعليات المتنوعة للصحفيين وأسرهم.

وعقدت اللجنة خلال الربع الأول اجتماعًا واحدًا في الخامس من يونيو بمشاركة عدد من أعضاء الجمعية العمومية، وبرئاسة عضو مجلس نقابة الصحفيين محمود كامل.

٤٢ الرعاية الاجتماعية والصحية بـ«الصحفيين»: رفع تغطية الأسنان

٤٣ قافلة طبية مجانية للأسنان بـ«الصحفيين» لمدة ٣ أيام

٤٤ "مشاغبات ٨٢ سنة نقابة".. معرض كاريكاتير وبورتريه بنقابة الصحفيين

- لجنة التسويات

شارك عضو مجلس النقابة ووكيل النقابة للتسويات محمد سعد عبد الحفيظ، مفاوضات نقيب الصحفيين خالد البلشي لبحث أزمة الصحفيين في المؤسسات الصحفية والحل على تحسين أوضاعهم، والتي كان من بينها أزمة بيت الخبرة والمباحثات التي تجرى مع بعض المؤسسات لتحسين أوضاع الصحفيين مثل البوابة نيوز.

- لجنة الشؤون والعلاقات العربية والخارجية

لم تقدم لجنة الشؤون والعلاقات العربية والخارجية برئاسة عضو مجلس النقابة حسين الزناتي، أية أخبار أو تقارير عن نشاطها خلال الربع الأول من العام القانوني للمجلس، وكان أخر ما نشرته اللجنة على موقع نقابة الصحفيين في عام 2020، ولم يتم التحديث إلى الآن.

- لجنة القيد

في أولى قرارات لجنة القيد، خلال الربع الأول من العام القانوني للمجلس عقدت لجنة القيد برئاسة عضو مجلس النقابة هشام يونس، جلسة خاصة لمقابلة الحاصلين على قرارات لجنة تظلمات القيد الاستئنافية ومراجعة أوراق القيد.

- لجنة المعاشات

لم تتخذ لجنة المعاشات برئاسة عضو مجلس النقابة أيمن عبد المجيد أي خطوات تذكر أثناء الربع الأول، إذ اقتصر دور رئيس اللجنة على تقديم طلبات لمجلس النقابة كان من بينها طلب بزيادة معاش الصحفيين أسوة بالبدل، وهو دور من الممكن أن يقوم به أي عضو جمعية عمومية وليس مخصص لعضو مجلس نقابة، الذي تقع عليه مسؤولية التحرك من أجل تنفيذ المطالب وليس تقديمها للمجلس[45].

٤٥ عبد المجيد يتقدم بطلب لزيادة معاش الصحفيين أسوة بالبدل

الباب الخامس: الوعود الانتخابية للنقيب

تابع موقع "نقابة ميتر" مسارات تحقق الوعود الانتخابية للنقيب، عن طريق القرارات والتحركات والتصريحات الرسمية التي نشرت سواء عبر المواقع الإخبارية أو عبر الصفحات الرسمية للنقيب أو عبر التواصل المباشر مع النقيب.

وتضمنت تلك الوعود والتي عددهم 12 وعدًا، هي الآتي:

- التشريعات والحريات
- الرواد وشيوخ المهنة
- تطوير صناعة الصحافة ووقف تدهورها
- إصدار قانون حرية تداول المعلومات
- رفع الحجب عن المواقع الصحفية
- القيد والتدريب
- إعادة دور التسويات
- استعادة دور النقابة ورد الاعتبار للصحفيين
- تعديلات تشريعية لإلغاء الحبس الاحتياطي في قضايا النشر
- تطوير ملف الرعاية الصحية
- زيادة بدل التدريب والتكنولوجيا سنويا بانتظام
- إعداد وتطبيق لائحة أجور عادلة للصحفيين

- التشريعات والحريات.. لم يتم العمل عليه

استقر مؤشر الوعد الانتخابي الخاص بالتشريعات والحريات عن نقطة "لم يتم العمل عليه"، وكان من المقرر أن يعمل النقيب وفقا لوعده الانتخابي الخاص بملف التشريعات والحريات على النقاط الآتية:

- تشكيل لجنة مشتركة من مجلس النقابة وأعضاء الجمعية العمومية للعمل على تطوير وتعديل القوانين القائمة واستكمال البناء التشريعي ومهمتها (إعادة طرح النقاش حول القوانين الخاصة بالصحافة والإعلام.
- العمل على إعادة تضمين نص منع حبس الصحفيين احتياطيا في قانون تنظيم الصحافة

والإعلام.

- تنقية القوانين الأخرى من النصوص التي تفتح بوابات خلفية للحبس الاحتياطي للصحفيين.
- العمل على إصدار قانون منع الحبس في قضايا النشر)، تفعيل ميثاق الشرف الصحفي ضد منتهكيه.
- التحقيق في جميع الشكاوى المقدمة للمجلس السابق بشأن حملات التشويه.

- الرواد وشيوخ المهنة.. جاري العمل عليه

خلال الربع الأول من العام الأول، سعى نقيب الصحفيين خالد البلشي، إلى حل أزمة التأمينات لبعض الصحفيين أعضاء الجمعية العمومية، وذلك من خلال اللقاء الذي جمع بين النقيب ووزيرة التضامن الاجتماعي نيفين قباج. كما خاطب النقيب الهيئة الوطنية للصحافة والإعلام للسماح بصرف البدل بموجب كارنيه النقابة فقط.

وبذلك يكون مؤشر الوعد الانتخابي الخاص بالرواد وشيوخ المهنة قد انتقل من "لم يتم العمل عليه" إلى "جاري العمل عليه"، ومن المنتظر أن يحقق النقيب خلال فترته القانونية وهي عامين الآتي:

- رفع القيود المفروضة على أصحاب المعاشات والعمل على ربط الحصول على البدل بكارنيه النقابة.
- العمل على رفع قيمة معاش النقابة بشكل دوري بما يعادل الزيادة في بدل التكنولوجيا.
- مخاطبة الهيئة الوطنية للصحافة والمؤسسات الصحفية لصرف مكافآت نهاية الخدمة كاملة

طبقا للقانون ودون استقطاع أو خصم.

- دراسة تخصيص مقعد في مجلس النقابة لأصحاب المعاشات.
- واستكمال جهود المجالس السابقة في حل مشكلة التأمينات الخاصة بعدد كبير من الزملاء.

- تطوير صناعة الصحافة ووقف تدهورها.. لم يتم العمل عليه

خلال الربع الأول من العام الأول للنقيب، لم يرصد "نقابة ميتر" أي تقدم ملحوظ في الوعد الانتخابي الخاص بـ"تطوير صناعة الصحافة ووقف تدهورها"، ليظل مؤشر الوعد الانتخابي عن نقطة "لم يتم العمل عليه".

ومن المنتظر أن يعمل نقيب الصحفيين خلال عامين "فترته القانونية"، على الآتي:

- الدعوة لمؤتمر عام سادس خلال العام الأول لمناقشة قضايا المهنة وسبل تطويرها.
- إنشاء آلية دائمة برعاية النقابة لحماية صناعة الصحافة.
- السعي لتخفيف الشروط المالية التي وضعها المجلس الأعلى للإعلام لتوفيق أوضاع الصحف والمواقع القائمة.
- وكذلك تخفيف الشروط الخاصة بإصدار الصحف والمواقع بما يضمن توسيع السوق الصحفية.
- العمل على خفض القيود المالية المفروضة على المؤسسات الصحفية.
- تحرير الصحافة المصرية من الهيمنة المفروضة عليها والفصل بين الملكية والتحرير.
- تفعيل نصوص مواجهة الاحتكار الموجودة في القوانين المختلفة، والتصدي للظواهر

الجديدة والتي تفتح أبوابا خلفية للتدخل في المحتوى الصحفي المنشور عبر المواقع.

- وضع قواعد نقابية واضحة وملزمة لاختيار رؤساء التحرير ومجالس الإدارات بالصحافة القومية، تضمن عدم تضارب المصالح وعدم الجمع بينها وبين عضوية مجلس النقابة.

- صدار قانون حرية تداول المعلومات.. جاري العمل عليه

خلال الربع الأول، رصد موقع "نقابة ميتر" سعي نقيب الصحفيين لإصدار قانون تداول المعلومات، وذلك من خلال مشاركته[46] في الجلسة التي عقدها الحوار الوطني لمناقشة القانون، إذ تحدث عن أهمية إصدار القانون، وأن مشاركته جاءت بتكليف من الجمعية العمومية.

كما قدم نقيب الصحفيين خالد البلشي عددا من التوصيات لمجلس أمناء الحوار الوطني، منها إعادة النظر في كل القوانين المتعارضة، وعلى رأسها قانون تنظيم الصحافة والإعلام الذي يضم العديد من النصوص التي تقيد حرية الصحافة، إعادة النظر في قانون الجريمة الإلكترونية، والقوانين الالكترونية التي تفتح الباب لحجب المواقع، وإصدار قانون منع الحبس في قضايا النشر بشكل عام، وإعادة إعداد الجهاز البيروقراطي في الدولة وتدريبه.

ومن المنتظر أن ينجح نقيب الصحفيين خلال دورته الانتخابية، في العمل على إصدار قانون لحرية تداول المعلومات كحق للمجتمع قبل أن يكون حقاً للصحفيين.

٤٦ نقيب الصحفيين: لا يجوز الكلام عن قانون لحرية تداول المعلومات ويحكم المجال العام تشريعات تحجبها

رفع الحجب عن المواقع الصحفية.. جاري العمل عليه

رصد موقع "نقابة ميتر" خلال الربع الأول من العام الأول، تحركات لنقيب الصحفيين، لرفع الحجب عن المواقع الإخبارية، وذلك من خلال عدة لقاءات عقدها النقيب مع الجهات المنوطة- وفقا لما ذكره النقيب لموقع "نقابة ميتر".

وأسفرت تلك التحركات عن رفع الحجب عن موقع درب[47] الذي كان يترأس تحريره نقيب الصحفيين خالد البلشي وذلك قبل أن يعتذر عقب انتخابه عن منصبه كرئيس تحرير الموقع مبديا رغبته في التفرغ بشكل كامل للعمل النقابي، كما استنكر النقيب خلال مشاركته في جلسة الحوار الوطني التي تناولت إصدار قانون حرية تداول المعلومات، حجب موقعين جديدين[48] وهما (مصر 360، والسلطة الرابعة) مطالبا بضرورة رفع الحجب عنهما.

وبحلول عام 2025 يكون نقيب الصحفيين قد نجح في رفع الحجب عن المواقع المحجوبة والعمل على إزالة القيود على حرية إصدار الصحف وتحرير العمل الصحفي من هيمنة المؤسسات والجهات المختلفة، عبر الفصل الكامل بين الإدارة والتحرير.

٤٧ الصحفيين ترحب برفع الحَجب عن درب

٤٨ نقيب الصحفيين يستنكر حجب مواقع جديدة

القيد والتدريب.. جاري العمل عليه

سعى نقيب الصحفيين خلال الربع الأول من عامه الأول في مجلس النقابة، إلى إدخال دورات تدريبة جديدة لتأهيل أعضاء الجمعية لسوق العمل، وذلك من خلال توقيع عدد من البروتوكولات، إذ وقع النقيب بروتكولًا مع مؤسسة هيكل للتدريب لتنفيذ عدد من البرامج التدريبية، والتي بدأت بتقديم منحة تدريبية حول صحافة البيانات، بالإضافة إلى توقيع بروتوكول بين نقيب الصحفيين ورئيس جامعة القاهرة محمد عثمان الخشت، حول التعاون المشترك في مجال التدريب والتأهيل.

- وكان "البلشي" قد وعد أنه بحلول عام ٢٠٢٥، يكون قد نجح في الآتي:

- إعادة الاعتبار لملف القيد بالنقابة عبر وضع معايير واضحة عادلة ومهنية، تضمن عدم تعرض أي زميل مهني للظلم وتضمن عدم تسرب من لا ينتمي للمهنة.
- إعادة فتح ملف "شهادات التخرج" المعلوم للجميع.
- إحياء دور معهد التدريب بالنقابة واختيار مجلس أمناء له، من كبار الصحفيين والمتخصصين في مجال التدريب.
- إعادة النظر في الدورات المؤهلة للقيد بالنقابة، من خلال فريق من المتخصصين، وضرورة أن تشمل هذه الدورات تعريف الصحفي بالقوانين المنظمة لمهنة الصحافة، ومواد قانون العقوبات الخاصة بالنشر.
- إعادة دورات اللغة وعقد اتفاقات مع كلية الإعلام ومؤسسات التدريب المحلية والعالمية، والاستعانة بالخبرات في الشعب المختلفة، في التدريب على مختلف الفنون الصحفية بما يتواكب مع التطورات في الإعلام.

- التسويات.. جاري العمل عليه

خلال الربع الأول من العام الأول للنقيب، انتقل مؤشر الوعد الانتخابي الخاص بالتسويات إلى "جاري العمل عليه"، وذلك على خلفية المشاورات التي يقودها النقيب مع وزير التضامن الإجتماعي لحل أزمة الفصل التأميني دون موافقة النقابة التي يتعرض لها الصحفيين داخل المؤسسات الصحفية.

- وكان النقيب قد وعد خلال برنامجه الانتخابي بالآتي:

- إحياء دور لجنة التسويات وتفعيل القرارات الصادرة من وزيرة التضامن الاجتماعي السابقة غادة والي والخاصة بعدم توقيع عقوبة الفصل التأميني دون موافقة النقابة وكذلك بعدم إغلاق المؤسسات الصحفية دون الرجوع للنقابة لاستيفاء حقوق الصحفيين.
- تفعيل نص المادة ١٦ من قانون تنظيم الصحافة والإعلام (180 لسنة 2018) التي تلزم المؤسسات بعدم فصل الصحفيين إلا بعد العودة للنقابة.
- تفعيل نص المادة 15 من قانون تنظيم الصحافة والإعلام والتي تلزم المؤسسات الصحفية والإعلامية بالتعاون مع نقابة الصحفيين بإنشاء وتمويل صناديق للتأمين ضد العجز والبطالة.

- استعادة دور النقابة ورد الاعتبار للصحفيين.. جاري العمل عليه

خلال الربع الأول من العام الأول لنقيب الصحفيين، عمل على عودة فتح النقابة أمام أعضاء الجمعية العمومية، وذلك من خلال عودة الكراسي إلى الأدوار بعد أن كان تم رفعها من جميع الأدوار بقرار من المجلس السابق، كما سمح النقيب بدخول كافة الصحفيين ممن يحملون كارنية مزاولة للمهنة إلى النقابة، وهو الأمر الذي فرضت عليه قيود خلال السنوات الماضية.

كما قرر مجلس نقابة الصحفيين برئاسة خالد البلشي فتح باب تلقي طلبات تشكيل لجان فرعية للنقابة في المحافظات التي يقل عدد الصحفيين المشتغلين المقيمين بها عن 30 عضوًا ويزيد على 15 عضوًا.

أما بالنسبة لموقف النقابة من الكيان الصهيوني، فقد عمل مجلس النقابة على الاشتباك مع القضية الفلسطينية من خلال رفضه للتطبيع أو التصعيد العسكري للاحتلال من خلال بيانات أصدرت عبر لجنة الحريات، وكانت الجمعية العمومية المنعقدة في 2023، قد أكدت على رفضها التطبيع مع الكيان الصهيوني.

وبتلك التحركات ينتقل مؤشر هذا الوعد إلى جاري العمل عليه، وكان نقيب الصحفيين قد ذكر في برنامجه الانتخابي، أنه بحلول عام 2025 يكون قد نجح في الآتي:

إعادة الاعتبار للجمعية العمومية واستعادة النقابة لكل الصحفيين، وإعادة إحياء أدوار النقابة.

- تفعيل بطاقة عضوية النقابة كتصريح لمزاولة المهنة.
- استعادة دور النقابة كأحد منابر الدفاع عن الحقوق والحريات والتعبير عن الرأي في المجتمع.
- إعادة إحياء دور اللجان النقابية بالمحافظات من خلال قواعد واضحة، والنظر في إنشاء

نقابات فرعية في المحافظات التي تتوافر فيها الشروط القانونية.

- التأكيد على قرارات الجمعية العمومية الماضية، وإعادة تفعيلها في إطار القوانين، وفي مقدمتها القرارات الخاصة بأزمة الصحف الحزبية، ومناهضة التطبيع، وعدم الجمع بين الوظيفة الحكومية والمناصب النقابية.
- عدم تغيير قانون النقابة إلا بالعودة للجمعية العمومية والحصول على موافقتها.

- تعديلات تشريعية لإلغاء الحبس الاحتياطي في قضايا النشر.. جاري العمل عليه

خلال الربع الأول من الفترة القانونية لنقيب الصحفيين، وتحديدا في 1 مايو، أخلي سبيل الصحفيين رؤوف عبيد وهشام عبد العزيز، وذلك على خلفية مفاوضات تجريها نقابة الصحفيين برئاسة البلشي لاخلاء سبيل الصحفيين المحبوسين.

ورحب نقيب الصحفيين بهذا الخطوة، معبّرًا عن أمله أن يكون مقدمةً لإخلاء سبيل بقية الزملاء الصحفيين المحبوسين[49].

كما تدخل نقيب الصحفيين للسماح لزوجة ووالدة الصحفي المحتجز كريم السيد بزيارته في محبسه، لأول مرة منذ 3 سنوات. وجاءت هذه الزيارة عقب زيارة مماثلة للصحفي أحمد سبيع في محبسه، والتي تعد الأولى أيضًا لأسرته أيضًا منذ احتجازه من 3 سنوات[50].

٤٩ "الصحفيين" ترحّب بإخلاء سبيل رؤوف عبيد وهشام عبد العزيز

٥٠ بتدخل من البلشي، السماح لأسرة الصحفي المحتجز كريم السيد بزيارته

وتقدم نقيب الصحفيين خالد البلشي، بطلبات للنائب العام المستشار حمادة الصاوي، للسماح بزيارة الصحفيين المحبوسين (نقابيين وغير نقابيين) في أماكن احتجازهم للإطمئنان عليهم.

وبتلك الخطوات يكون المؤشر قد انتقل إلى نقطة "جاري العمل عليه"، وكان البلشي قد وعد في برنامجه الانتخابي بمناشدة الجهات المسؤولة للتدخل لتحسين أوضاع المحبوسين وضمان حقهم في الزيارة والعلاج كمطلب دائم، بالإضافة إلى محاولته للإفراج عن الصحفيين المحبوسين.

كما وعد أنه بحلول عام 2025، يكون مجلس النقابة قد نجح في التفاوض وتكون جميع التشريعات المقيدة للمهنة والتي تجيز حبس الصحفيين احتياطيا في قضايا النشر قد تم تعديلها، وألغي الحبس الاحتياطي للصحفيين.

- زيادة بدل التدريب والتكنولوجيا سنويا بانتظام.. جاري العمل عليه

خلال الربع الأول من الفترة القانونية للنقيب، أرسل خطابين للكاتب الصحفي كرم جبر، رئيس المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، والمستشار محمود فوزي، الأمين العام للمجلس، بشأن صرف بدل التدريب لكل الصحفيين أعضاء النقابة العاملين داخل مصر أيًا كانت جهة عملهم، لإخطارهم بالقرار واتخاذ الإجراءات اللازمة لصرفه، وذلك تنفيذا لقرار الجمعية العمومية[51].

وعقب إعلان نتيجة الانتخابات، صرح "البلشي" عن سعيه لزيادة بدل التدريب والتكنولوجيا 1000 جنيه[52]، إلا أنه حتى كتابة هذا التقرير لا توجد أية معلومات أو أخبار جديدة بخصوص هذه الزيادة.

٥١ البلشئ يخاطب الأعلى للإعلام لصرف البدل بموجب عضوية النقابة

٥٢ نقيب الصحفيين: نسعى لزيادة البدل ١٠٠٠ جنيه

وبتلك الخطوات يكون المؤشر قد استقر إلى "جاري العمل عليه". وكان البلشي قد وعد أنه بحلول عام 2025 قد نجح في الآتي: "العمل على صرف بدل التكنولوجيا لجميع الأعضاء وبكارنيه العضوية دون تباطؤ أو استثناء تنفيذًا للأحكام القضائية في هذا الشأن على أن يشمل ذلك المؤسسات المحرومة من الحصول على بدل كصحفيي الوكالات. العمل على زيادة بدل التكنولوجيا بشكل دوري وثابت".

- الرعاية الصحية.. جاري العمل عليه

وافق مجلس نقابة الصحفيين برئاسة خالد البلشي، على طرح مناقصة بين شركات التأمين الطبي لاتاحة تعاقد أعضاء النقابة وأسرهم مع إحدى الشركات بشكل اختياري لمن يرغب.

وتتيح شركات التأمين الطبي عددًا من المزايا، منها توفير تغطية أكبر في الحد الأقصى للعلاج، وتقديم عدد كبير من الخدمات دون تحمل المشترك أي تكلفة، بالإضافة إلى شمول الخدمة للأدوية، وتوفر شبكة كبيرة من مقدمي الخدمة.

من ناحية أخرى، وافق مجلس النقابة على تعيين طبيب أسرة بعيادة النقابة، ليتولى الكشف والتشخيص وتوجيه الصحفيين التوجيه الطبي الأمثل[53]. بالإضافة إلى القافلة الطبية في مجال طب الأسنان التي نظمتها لجنة الرعاية الصحية تحت رعاية مقرر اللجنة محمد الجارحي.

٥٣ نقابة الصحفيين تطرح مناقصة بين شركات التأمين الطبي.. وتعيّن طبيب أسرة

وبتلك التحركات يكون مؤشر الوعد قد انتقل إلى "جاري العمل عليه"، وكان النقيب قد وعد في برنامجه الانتخابي أنه بحلول عام 2025 (مدته القانونية) يكون قد نجح في تحقيق الآتي:

- العمل على ضم الصحفيين وأسرهم إلى مشروع التأمين الصحي الشامل للاستفادة من خدماته.
- حل مشاكل الصحفيين في المحافظات التي تم فيها تطبيق البرنامج. مع تعزيز استفادة الزملاء من مشروع العلاج.
- السعي للتفاوض مع الدولة والمؤسسات المعنية بها لتعظيم الموارد المالية لمشروع العلاج، التواصل والاتفاق مع النقابات المهنية للاستفادة من خبرتهم في مجال التأمين الصحي وعقد مشاركات معهم لتطوير مشروع العلاج واستغلال الإمكانات المتاحة لديهم.
- إعادة التعاقد مع المؤسسات الطبية التي ألغت تعاقدها مع النقابة بسبب التأخر في السداد، ومراجعة كشوف الأطباء والمؤسسات الطبية المتعاقدة مع النقابة.
- تشغيل الصيدلية الكائنة في مقر النقابة، خصوصًا وأن لديها كافة التصاريح اللازمة، مع صرف الأدوية للصحفيين بسعر التوريد، وإجراء تحديثات وتسهيلات للخدمات الطبية المقدمة من النقابة، من بينها تطبيق إلكتروني وموقع يتيح للزملاء التواصل بطريق أسهل وأسرع، وندوات طبية تثقيفية، وقوافل طبية.

- لائحة أجور عادلة للصحفيين.. جاري العمل عليه

تدخل نقيب الصحفيين في حل عدد من الأزمات خلال الربع الأول من عامه القانوني، وتصدى لمحاولة بعض المؤسسات فصل بعض الصحفيين تعسفيًا.

ونجح النقيب في إنهاء أزمة 26 صحفياُ من أعضاء النقابة في مؤسسة بيت الخبرة الاقتصادية[54]، كما أنهى أزمة صحفيي جريدة الوفد وصرف المستحقات المتأخرة[55]، كما يقود نقيب الصحفيين مفاوضات مع إدارة بعض الصحف لتحسين أوضاع الصحفيين العاملين داخل تلك المؤسسات[56]، فضلًا عن المفاوضات التي يقودها النقيب مع إدارة الإذاعة البريطانية " بي بي سي" لحل أزمة التمييز في الأجور للعاملين في مكتب القاهرة.

كما خاطب البلشي المجلس القومي للأجور لتطبيق الحد الأدنى في المؤسسات الصحفية 3000 جنيه، فيما أعلن عن رفع الحد الأدنى في عقود الصحفيين من 1200 جنيه إلى 2400 بدءًا من لجنة القيد العام المقبل[57]، وبتلك الخطوات يكون مؤشر الوعد الانتخابي قد انتقل إلى نقطة "جاري العمل عليه".

- وكان نقيب الصحفيين قد وعد أنه بحلول عام يكون قد حقق الآتي:

العمل على ضمان التزام المؤسسات الصحفية بتنفيذ قرارات الحكومة برفع الحد الأدنى للأجور للقطاعين العام والخاص على التوالي.

- العمل على تفعيل المادة 46 من قانون تنظيم الصحافة والإعلام والتي تلزم المؤسسات بوضع حد أدنى للأجور وعلاج الصحفيين.
- دراسة سبل تعويض العاملين السابقين عن الفترات السابقة، بعد تطبيق قرارات رفع الحد الأدنى للأجور بحيث لا تكون رواتب حديثي التعيين أعلى من قدامى العاملين.
- الدعوة لمؤتمر اقتصادي لمناقشة أوضاع المهنة، وسبل تحسين الأوضاع الاقتصادية للصحفيين، ووضع لائحة أجور عادلة للصحفيين عبر التواصل مع الدولة ومؤسساتها، والاستعانة بالخبرات الاقتصادية في المهنة لتقديم حلول علمية وقابلة للتنفيذ.
- تعظيم الموارد المالية عبر الحصول على حق الصحفيين في نصيب من موارد عملهم المتمثلة في الضرائب المفروضة على الإعلانات وضريبة الدمغة الصحفية.
- الضغط قانونيا للحصول على حقوق استغلال محركات البحث المختلفة للمادة الصحفية على أن تؤول نسبة من هذه الموارد للنقابة لدعم أدوارها المختلفة.
- تدخل النقابة لإلزام المؤسسات بصرف مستحقات الزملاء القانونية. تفعيل قرار إنشاء صندوق للطوارئ في النقابة.

٥٤ خالد البلشي يعلن حل أزمة «صحفي بيت الخبرة»

٥٥ رئيس الوفد يستضيف نقيب الصحفيين وأعضاء المجلس ويتعهد بحل أزمة أصحاب المعاشات

٥٦ مجلس النقابة يناقش مع إدارة «البوابة نيوز» تحسين أوضاع الصحفيين المالية والمهنية

٥٧ مفاوضات رفع الحد الأدنى لأجور الصحفيين إلى ٢٤٠٠ جنيه "لا تزال مستمرة"

- إعداد برامج تدريبية للمتعطلين والمفصولين، على صناعة المحتوى الجديد، وضع آلية تفرض على الصحف والمواقع الجديدة تنفيذ نصوص القانون بتشغيل المتعطلين، كجزء من شروط الترخيص.

- السعي لدى الدولة ومؤسسات تنظيم الإعلام لتخفيف الشروط والعقبات القانونية المتعلقة بإنشاء الصحف والمواقع.

- وضع قواعد لتوزيع القروض بشكل عادل ومحدد وواضح وشفاف، مع العمل على زيادة قيمة القرض الحسن طبقا للأوضاع الاقتصادية.

الخاتمة والتوصيات

على مدار الربع الأول من العام الأول من المدة القانونية للمجلس المنتخب مؤخرًا برئاسة خالد البلشي، عاد مجلس النقابة بشكل ملحوظ بممارسة دورهِ النقابي في دعم ومساندة الصحفيين، وهو الدور الذي غاب عنه المجالس السابقة خلال السنوات الست الماضية.

ورغم تلك التحركات، ما يزال الوضع الصحفي في مصر يحتاج للكثير من العمل والإجراءات لتحسين الوضع المهني، فهناك احتياج لبذل الكثير من الجهد لتعديل التشريعات التي عملت على تقويض العمل الصحفي في مصر، كما أن الجماعة الصحفية تأمل في غلق ملف الحبس الاحتياطي، والتخلص من حبس الصحفيين في قضايا النشر إعمالًا بالدستور المصري.

أيضا، هناك حاجة لتحسين الوضع المعيشي للصحفيين، الذي ازداد سوءًا خلال السنوات الماضية، مع تدهور الأجور وغلق المؤسسات، وندرة فرص العمل وزيادة رقع البطالة بين الصحفيين.

وينتظر الصحفيون المزيد من التحركات، وبخاصة أن هناك الكثير من الأزمات المتراكمة تحاوط المهنة ما تسبب في تدهور صناعة الصحافة في مصر وزيادة معدل البطالة بين الصحفيين.

ومن المنتظر أيضًا أن تؤدي اللجان المعطلة كالإسكان والتشريعات دورها في خدمة الصحفيين ودعمهم، فمن المفترض أن تبدأ اللجان التشريعية مشاورات مع أعضاء الجمعية العمومية حول التعديلات المطلوبة من القوانين المنظمة للصحافة والإعلام التي أصدرت الأعوام الماضية وساهمت في حالة التضييق والتقييد التي يعاني منها الصحفيون الآن.

وبناء على ما ذُكر يوصي موقع "نقابة ميتر" بالآتي:

1- ضرورة استمرار مجلس النقاب

في عرض نتائج اجتماعات المجلس أول بأول لأعضاء الجمعية العمومية إعمالًا بمبدأ الشفافية.

2- تفعيل دور اللجان المعطلة (الإسكان - التشريعات) بما يضمن تحسين أوضاع الصحفيين.

3- نشر تقرير ربع سنوي عن وضع اللجان وفاعلياتها عبر موقع النقابة الرسمي

4- وإجراء تحقيق للبت في ميزانية النقابة وأزمة الواجهة ونشر نتائجها، وفقا لقرارات الجمعية العمومية.

5- الضغط على المؤسسات الصحفية للتأكد من تطبيق الحد الأدنى للأجور لكافة الصحفيين العاملين.

6- العمل على تحقيق الوعود الانتخابية للنقيب.